حددت أولوياتها خلال المرحلة المقبلة

الحمدان: «حقوق الإنسان» تستدعي وزير التربية والفضالة لمناقشة وقف أبناء البدون عن التعليم

انتهت لجنة حقوق الانسان البرلمانية خلال اجتماعها امس الى تحديد اولوياتها لدور الانعقاد الجاري، في وقت قررت دعوة المختصين والمهتمين بحقوق الانسان الى اجتماعاتها المقبلة.

وذكر مقرر اللجنة النائب حمود الحمدان في تصريح الى الصحافيين ان اولويات اللجنة تتمثل في انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان والمحال الى اللجنة باقتراح نيابي ومشروع حكومي.

اضاف ان الحقوق الانسانية لغير محددي الجنسية ستكون ضمن الاولويات، بالاضافة الى قانون الوحدة الوطنية ومكافحة التمييز العنصري.

عدنان عبدالصمد وحمود الحمدان ود. عبدالحميد دشتي ود. عودة الرويعي

واعلن الحمدان ان اللجنة قررت دعوة وزير التربية وزير التعليم العالي د.بدر العيسي ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة لمناقشة ما يتردد عن وقف تعليم ابناء البدون في المدارس الحكومية، كما يتم في اجتماعات لاحقة دعوة الاختصاصيين والمسؤولين والمهتمين في قضايا حقوق الانسان.

الفضل: تعديل قانون هيئة أسواق المال لإصلاح الخلل

نبيل الفضل

اكد النائب نبيل الفضل ان الصناديق الاستثمارية الحكومية الكبيرة في التأمينات وهيئة القصر وغيرها لاتستطيع الدخول لدعم سوق المال بسبب القانون الحالي والضحية هي مدخرات المواطنين في السوق، مشيرا الى ان الحكومة تتفرج على ذلك، والخاسر الاكبر هو المال العام. وقال الفضل في تصريحات للصحافيين: اننا تقدمنا باقتراح بقانون تعديل قانون هيئة اسواق المال لاصلاح الخلل ونرجو ان ينال صفة الاستعجال وان تسارع الحكومة بتطبيقه لتصحيح الاوضاع السيئة في السوق والتي تسببت فيها المجالس السابقة، وان المجلس الحالي لن يترك المواطنين المتعاملين بالسوق بمفردهم. وتمنى الفضل من رئيس هيئة اسواق المال د. نايف الحجرف ان يصلح احوال الهيئة ويفعل دورها، لافتا الى انها لم تعمل شيئا الا قتل صناع السوق. وردا على اسئلة الصحافيين حول ما يتردد عن ان المجلس سيلاحق قضائيا كل من ينتقده، قال الفضل: انني ساءني ما يقال ان المجلس سيلاحق منتقديه، فنحن شخصيات عامة، النواب والصحافيون والوزراء شخصيات عامة وغصبا عنا لازم نتحمل النقد ونتحمل بعض التجريح، لكن نُشتم؟! وتابع: من من يقبل ان يُشتم ويسكت فهذا امر خطأ فلا يجوز لان الشتيمة تمس الشخص واسرته واولاده، والكلام الذي قيل في احدى التغريدات لا يمكن السكوت عنه. واضاف الفضل: في حياتي لم اشتك على احد من الصحافيين، والذي يعتدي علي او يشتمني انا ارد عليه، لكن في هذه الحالة التي تمس الكل فيجب تقديم قضية، وانا طلبت من محامي ان يرفع قضية، وكل واحد يكلمني قلت له ارفع قضية. وقال الفضل: كل انسان حر في انتقاد المجلس لكن السب والشتم مرفوض، وانا اتحدى ان يقبل احد هذا الكلام الذي يمس اشخاصنا واولادنا واهلنا. وتابع الفضل: هل المغرد هذا فوق القانون؟ هل يمكن محاسبته؟ واضاف الفضل: ان كتاب الكويت من اكبرهم الى اصغرهم عندهم قضايا في المحاكم، وواحد مغرد يشتم وينشر شائعات كاذبة لا يمس؟! وزاد الفضل: هناك من قص على المغردين وقالوا لهم اكتبوا ما تريدون فلا قانون يحاسبكم ولذلك تم رفع قضايا عليهم ودخلوا السجن. وعن الطعن في مرسوم الصوت الواحد امام المحكمة الدستورية ومصير المجلس الحالي، قال النائب الفضل: حتى لو فرضنا ان هذا المجلس لن يطول فيمكن ان تستجد اسباب لكن ليس بسبب هذا الطعن، فليس هناك سبب سياسي يدعو الى حل المجلس، فقط هناك مواطن مارس حقه بتقديم طعن للمحكمة الدستورية لكن شخصيا ارى ان هذا الطعن لا قيمة له فلا يوجد اي خلل في اصدار مرسوم الصوت الواحد من المجلس.

عبدالصمد: العجز المتوقع في الحسابات الختامية حوالي مليار و233 مليون دينار

عدنان عبدالصمد

التوصيات: السيطرة على النمو في الانفاق العام الحالي وعدم النقل بين بنود أبواب الميزانية وخفض الاعتمادات المدرجة لبنود محددة وإعادة دراسة الاشكال المختلفة للدعم واتخاذ إجراءات لسرعة تحصيل كل عناصر الايرادات

أوضح رئيس لجنة الميزانيات والحسابات الختامية البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد انه طبقا للأسعار المعلنة من قبل مؤسسة البترول الكويتية فقد شهد سعر برميل النفط الكويتي استقرارا نسبيا خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة المالية 2015/2014 (ابريل - اغسطس)، حيث بلغ متوسط سعر البرميل خلال هذه الفترة 103.92 دولارات وبلغ أقصاه في شهر يونيو عند 108.91 دولارات للبرميل، ثم تبع ذلك انخفاض متسارع في سعر البرميل خلال شهري سبتمبر واكتوبر 2014، حيث بلغ متوسط سعر البرميل خلال شهر سبتمبر 95.4 دولارا للبرميل، ثم زاد معدل الانخفاض في شهر اكتوبر ليصبح متوسط سعر البرميل 84.3 دولارا، واستمر الانخفاض بمعدل أسرع خلال الايام الاولى من شهر نوفمبر، حيث بلغ سعر البرميل في 6 نوفمبر 75.79 دولارا زاد الى 76.58 في 8 نوفمبر 2014 وهو ادنى سعر لبرميل النفط الكويتي منذ 4 سنوات حيث بلغ 76.74 دولارا في 18 اكتوبر 2010.

وأضاف النائب عبدالصمد ان هذا الانخفاض المتسارع في سعر النفط الكويتي ليس غريبا على سوق النفط الكويتي، فقد سبق ان تعرض برميل النفط الكويتي لهزة مشابهة في عام 2012 خسر خلالها 35.27 دولارا، عندما ارتفع لأعلى مستوى في مارس 2012 الى 123.52 دولارا، ثم هوى السعر ليصل الى 88.25 دولارا في يونيو من العام نفسه.

وأكد النائب عبدالصمد انه بالرغم من وجود تشابه بين انخفاض سعر برميل النفط الكويتي الآن وفي عام 2012، الا ان هناك اختلافا كبيرا من النتائج المترتبة على كل منهما، نظرا للاختلاف الكبير في وضع الميزانية العامة للدولة في عام 2013/2012 عنها في عام 2015/2014، ففي عام 2013/2012 كان المقدر لسعر البرميل في الميزانية 64 دولارا للبرميل، وبلغ السعر المنخفض للبرميل 88.25 دولارا، بزيادة الفعلية المنخفض عن المقدر بمبلغ 23.25 دولارا، وبالتالي فسيترتب على الانخفاض في السعر انخفاض قيمة الفائض الفعلي للميزانية دون وقوع عجز اما في ميزانية 2015/2014 فإن السعر المقدر للبرميل 75 دولارا، وبلغ السعر المنخفض 76.5 دولارا في المتوسط خلال الايام الأولى من شهر نوفمبر 2014 وبالتالي فأصبح من المؤكد ان زمن الفوائض في الميزانية قد انتهى وأصبح العجز مؤكدا اذا ما استمرت هذه الأسعار في الانخفاض او اذا استمرت الأسعار الراهنة على حالتها خلال السنوات المقبلة.

وقد أشار النائب عبدالصمد الى ان كثيرا من الدراسات التي تم إعدادها من قبل المؤسسات والمنظمات المتخصصة والمعنية بأسعار النفط قد انتهت الى ان هذا الانخفاض الراهن في الأسعار سيستمر خلال الربع الأخير من عام 2014 والربع الأول من عام 2015، حيث أوضحت تقديرات وكالة الطاقة الدولية ان حجم الطلب العالمي على النفط في الربع الرابع من 2014 يبلغ 93.5 مليون برميل يوميا بينما بلغ العرض العالمي اكثر من 96.7 مليون برميل يوميا، بالإضافة الى تضخم المخزون النفطي، هذا فضلا عن انه من المقدر ان الطلب على النفط سينخفض مع دخول الربع الأول من عام 2015 وذلك لدخول العديد من المصافي حول العالم في برامج صيانة دورية.

كما اشار النائب عبدالصمد ايضا الى ان كمية النفط المقدر إنتاجها في ميزانية 2015/2014 هي 2.7 مليون برميل يوميا بزيادة مقدارها نصف مليون برميل يوميا عن حصة الكويت في منظمة الأوبك البالغة 2.2 مليون برميل يوميا، وبلغ الإنتاج الفعلي خلال الشهور الـ 6 الأولى من السنة المالية 2015/2014 حوالي 2.6 مليون برميل يوميا، وهذه الكمية قابلة للانخفاض وليس للزيادة خلال النصف الثاني من السنة المالية 2015/2014 وذلك نتيجة لرغبة بعض دول الأوبك في خفض سقف الإنتاج او تثبيته على أحسن حال لمواجهة الانخفاض في أسعار النفط ونتيجة ايضا لصدور قرارات إيقاف الإنتاج في حقل الخفجي.

وبصرف النظر عن اسباب ايقاف الإنتاج فإن مواجهة هذه الأسباب تحتاج الى بعض الوقت يتم خلاله استبعاد حصة الكويت من إنتاج حقل الخفجي البالغة 135 ألف برميل يوميا. في ضوء ما سبق وفي ظل وجود احتمال ببقاء سعر البرميل منخفض حول 76 دولارا للبرميل خلال الشهور الـ 5 الباقية من السنة المالية 2015/2014 وفي ظل احتمال عدم زيادة كمية الإنتاج عن 2.6 مليون برميل يوميا خلال تلك الفترة، أوضح النائب عبدالصمد انه من المتوقع ان تسفر الحسابات الختامية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014 عن عجز بمبلغ 1.233 مليار دينار كما يتضح مما يلي:

وقد أوضح النائب عبدالصمد أن هذا العجز المتوقع إنما يرجع أساسا الى انخفاض الايرادات النفطية المتوقعة خلال النصف الثاني من السنة المالية عن مثيلتها الفعلية خلال النصف الاول من السنة المالية بمبلغ 3.061 مليارات دينار، كما أن هذا الانخفاض في الايرادات النفطية هو محصلة انخفاض في الايرادات بمبلغ 3.341 مليارات دينار نتيجة لانخفاض سعر برميل النفط وزيادة في الايرادات بمبلغ 280 مليون دينار نتيجة لارتفاع سعر صرف الدولار في شهر أكتوبر الى 289 فلسا وفي الشهور الخمسة التالية الى 290 فلسا بعد أن كان 282 فلسا خلال الشهور الستة الاولى من السنة المالية.

وفي النهاية فقد أوصى النائب عبدالصمد بأنه يلزم الإسراع من قبل الحكومة بصفة عامة ووزير المالية بصفة خاصة في اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الموقف الراهن في ضوء النتائج المتوقعة السابق إيضاحها لمواجهة التوسع غير المحمود للسياسة المالية خلال السنوات السابقة وغياب مؤشرات الحصافة حول التحوط في المستقبل من قبل الادارة المالية والذي انعكس على تقديرات مصروفات ميزانية السنة المالية 2015/2014 حيث طلبت وزارة المالية من مجلس الأمة زيادة على مشروع الميزانية بمبلغ 1.528 مليار دينار وبنسبة 7.1% من إجمالي المصروفات المقدرة في المشروع المقدم والبالغة 21.684 مليار دينار معظمها مصروفات جارية، مما يعكس استمرارها في سياسات الإنفاق التوسعية.

وبالرغم من أن النائب عبدالصمد قد أكد أن الخطورة الأساسية في هذه التطورات تعزى الى ان الإنفاق الجاري متى ارتفع يصبح من الصعب السيطرة عليه في المستقبل، حيث أثبتت التجارب في معظم دول العالم أن برامج الاصلاح المالي التي تهدف الى السيطرة على الإنفاق الجاري لم تحقق النتائج المرجوة منها، إلا أنه قد تقدم بالتوصية بسرعة اتخاذ وزير المالية الإجراءات اللازمة في الأجل القصير بهدف خفض تقديرات المصروفات وزيادة الايرادات بدلا من السحب من احتياطي الاجيال القادمة.

وقد أوصى النائب عبدالصمد باتخاذ الاجراءات التالية:

1 ـ السيطرة على النمو في الانفاق العام الحالي بكل السبل الممكنة وإعادة تقييم ما هو ضروري من هذا الإنفاق وما يمكن وقفه، والنظر في خفض تقديرات بعض الاعتمادات بالقدر الذي لا يؤثر في حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمواطنين الى جانب رفع كفاءة الانفاق العام بوضع الضوابط اللازمة للسيطرة على مواطن الهدر فيه.

2 ـ إصدار تعليمات بعدم النقل بين بنود أبواب الميزانية وقصرها على الحالات الضرورية التي تراها وزارة المالية للحد من عملية الصرف.

3 ـ خفض الاعتمادات المدرجة لبنود محددة تغيرت الأسس التي على أساسها تم تقدير تلك الاعتمادات في ميزانية 2015/2014 ومنها على سبيل المثال:

أ ـ إصدار قرار بخفض اعتمادات دعم المنتجات البترولية والغاز بميزانية وزارة النفط للسنة المالية 2015/14 والبالغ قيمتها 1.044 مليار دينار، وذلك في ضوء انخفاض سعر برميل النفط خلال السبعة شهور الأخيرة من السنة المالية 2015/2014 حيث ان تقديرات الميزانية محسوبة على أساس 103 دولارات للبرميل ويبلغ هذا الخفض مبلغ 132 مليون دولار.

ب ـ إصدار قرار بخفض تقديرات اعتمادات الوقود بميزانية وزارة الكهرباء البالغ قيمتها 2723.4 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض سعر برميل النفط، حيث ان التقديرات محسوبة على أساس 103 دولارات للبرميل، ويبلغ هذا الخفض مبلغ 338.7 مليون دينار.

ج ـ إصدار قرار بخفض تقديرات بند العلاج في الخارج بميزانية وزارة الصحة المقدر له في ميزانية 2015/14 مبلغ 348 مليون دينار بسبب صدور قرارات في سبتمبر 2014 بخفض البدلات التي تمنح الكويتيين الذين يسافرون للعلاج في الخارج بنسبة 58 % وكان البدل في الأصل 300 دينار في اليوم لكل مريض ومرافقين اثنين له والذي على أساسه تم تقدير الاعتمادات المدرجة في الميزانية.

4 ـ إعادة دراسة الاشكال المختلفة للدعم والتي أصبحت تستفد مبالغ طائلة من الانفاق العام قاربت 6 مليارات دينار في ميزانية 2015/14 خاصة ما يتعلق بالجهات الحكومية بحيث تقتصر الاستفادة على الفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط.

5 ـ اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لسرعة تحصيل كل عناصر الايرادات غير النفطية والتي لا تتضمنها الإيرادات العامة طبقا للنظام النقدي وبصفة خاصة المستحقة لوزارة الكهرباء والماء والمواصلات ووزارة المالية، حيث بلغ رصيد الضرائب المستحقة للخزانة العامة قبل الشركات المحلية والأجنبية 540 مليون دينار في 2014/3/31.

الإيرادات غير النفطية

بلغ المقدر في ميزانية 2015/2014 مبلغ 1,212 مليار دينار، في حين بلغت الإيرادات المتوقعة طبقا للمحصل الفعلي في النصف الأول والمتوقع في النصف الثاني	4,100 مليارات دينار
جملة الإيرادات	26,210 مليار دينار

الإيرادات النفطية

الإيرادات النفطية	كمية الإنتاج بالمليون برميل يوميا	عدد الأيام	متوسط سعر البرميل بالدولار	سعر صرف الدولار بالفلس	
الإيرادات الفعلية خلال الأشهر الستة الأولى	2,6	182	102,5	282	13,678 مليار دينار
الإيرادات الفعلية خلال شهر أكتوبر 2014	2,6	31	84,3	289	1,964 مليار دينار
الإيرادات المتوقعة خلال الأشهر الخمسة الباقية	2,6	151	76	290	8,653 مليارات دينار
جملة الإيرادات النفطية قبل خصم تكاليف الإنتاج					24,295 مليار دينار
استبعاد تكلفة إنتاج النفط (التكلفة المقدرة 2,483 مليار دينار، التكلفة المتوقعة بعد خصم 12٪ من التكلفة المقدرة، معدل الوفر خلال السنوات الثلاث السابقة البالغ 298 الف دينار)					ـ2,185 مليار دينار
جملة الإيرادات النفطية					22,110 مليار دينار

المصروفات

بلغت المصروفات المقدرة 23,212 مليار دينار، وفي ضوء الوفر المتوقع في ضوء متوسط الوفر الفعلي خلال السنوات الثلاث السابقة البالغ 10٪، فإن الوفر المتوقع 2,321 مليار دينار، وبالتالي فإن اجمالي المصروفات المتوقعة	20,891 مليار دينار
احتياطي الأجيال القادمة 25٪ من جملة الإيرادات	
تبلغ قيمة مخصص احتياطي الأجيال القادمة المتوقع	6,552 مليار دينار
جملة المصروفات واحتياطي الأجيال القادمة	27,443 مليار دينار
النتائج المتوقعة	
عجز بمبلغ	1,233 مليار دينار

طالب الحكومة بتحسين صورة الكويت في مجال حقوق الإنسان

الدويسان يُشيد بقرار «الداخلية والدفاع» الموافقة على اقتراحه بعدم ذكر مادة الجنسية

اشاد النائب فيصل الدويسان بقرار لجنة الداخلية والدفاع بشأن مقترحه بعدم ذكر رقم مادة الجنسية التي يستند اليها في الحصول على الجنسية، مؤكدا ان ذلك سيلغي التمايز بين المواطنين.

وعلق الدويسان على تصريحات بعض وزراء الحكومة قائلا: ان بعض الوزراء خلقوا افلام رعب للشعب الكويتي بدلا من تطمينهم، لذلك اقول ان التصريح الذي نسب لسمو رئيس الوزراء عن انتهاء دولة الرفاهية وما احدثه هذا من ضجة اعلامية كبرى للاسف الوزراء لم يتعلموا درسا من ذلك ووقعوا في خطأ.

وطلب الدويسان من سمو رئيس الوزراء اما ان يختار وزراء اكفاء قادرين على الدفاع عن حكومتك او تختار ناطقا رسميا باسم مجلس الوزراء يحمل هذا الحمل الثقيل بعض وزرائك ويكفيهم من مؤونة الرد على الصحافيين.

من جهة اخرى، طالب الدويسان الحكومة بالعمل على تحسين صورة الكويت دوليا في مجال حقوق الانسان، لاسيما ان الكويت

فيصل الدويسان

مقبلة في 27 يناير 2015 في مجلس حقوق الانسان على مراجعة دولية شاملة لملف حقوق الانسان.

واضاف ان الحكومة ستدخل المناقشة وللاسف سيصطدم الوفد الكويتي في مسألة ملف سحب الجنسيات الكويتية من بعض المواطنين، مشيرا الى انه اذا لم تكن الحكومة جاهزة لاعداد تقرير فني يثبت انها سحبت من المزيفين فإن رد الفعل سيكون للاسف في غير صالح الكويت.

وتابع الدويسان ان علينا الانتهاء من قضية مسألة بيع البدون لجمهورية جزر القمر وعلى الحكومة ان تكون واضحة في هذه المسألة.

وبيّن انه سيقدم سؤالا برلمانيا يستفسر عن حقيقة هذا الوضع، لاسيما انني سمعت ان هناك اقتراحات لبيع البدون في دول اوروبية وغير اوروبية.

وقال: نريد ان تحل هذه المشكلة كما تعهد عدد من رؤساء الحكومة في فترات سابقة بأن المشكلة في طريقها للحل.

واضاف: للاسف الكويت التي حظيت بتكريم دولي معتبر بتكريم صاحب السمو الامير قائدا للانسانية ينبغي ان تترجم من خلال اعمال الحكومة وباعتبار ان الكويت مركز للعمل الانساني من خلال اعمال الحكومة.

وطالب الدويسان الحكومة بان تخرج بتصريح واضح بأنه هل فعلا سيتم بيع البدون لدول اخرى؟

وبيّن ان الحكومة لو التزمت بقانون تجنيس 2000 بدون تلك الفترة لانتهينا من هذه القضية، مشيرا الى انه اذا كان هناك مزورون او مهاجرون الى الكويت فعلى الحكومة ان تبعدهم فورا الى دولهم الاصلية.

واوضح: لا استطيع ان اعرف ما الجهة المسؤولة عن الجهاز المركزي للبدون، فهل هي تابعة لرئاسة مجلس الوزراء ام وزارة الداخلية، ونريد ان نتأكد ما الجهة المسؤولة حتى نوجه سؤالا محددا لماذا انتهت السنوات الخمس التي وعدنا ان مشكلة البدون ستحل ولم تحلها اللجنة واكتفت ببعض الدواءات دون الوصول الى الحل الحقيقي.

وقال: للاسف اصبح افراد الجهاز المركزي يتمتع افراده بمزايا مالية كبيرة ولم يقدم احدهم حلا يستحق ان يكون مشرفا للكويت وتاريخ الكويت.

واوضح الدويسان انه لن يقبل بتمديد الجهاز لخمس سنوات اضافية وان هذه ستكون مصيبة ان حصلت.

وبين انه لا شك ان صالح الفضالة رجل دولة ومحترم والدولة تعتمد عليه، لكن السؤال: هل هو جاد في حل قضية البدون ام يكتفي بوضع ابر بنج تخديرية لهذه القضية؟

ما الجهة التي تقف وراء اختطاف المواطن الهاجري في لبنان؟

قدم النائب فيصل الدويسان سؤالا الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد جاء فيه ما يلي:

بعد أن تم الإفراج عن المواطن المختطف في الجمهورية اللبنانية مسفر الهاجري يرجى تزويدنا بالتالي:

1ـ ما الجهة التي كانت وراء عملية خطف المواطن الكويتي؟

2ـ ما الجهود التي بذلتها سفارتنا في بيروت للإفراج عن المواطن الكويتي المخطوف؟

3ـ ما الجهود التي بذلتها الجهات الرسمية اللبنانية للإسهام في عملية الإفراج عن المواطن الكويتي المخطوف؟

4ـ ما حقيقة دفع أموال للإفراج عنه؟ وما قيمة المبلغ المدفوع ان كانت ثمة فدية مدفوعة؟ وما الجهة التي دفعت المبلغ؟

5ـ وما الجهة التي تولت التفاوض مع المختطفين؟